

# يوم الديمقراطية

يعد يوم السابع والعشرين من أبريل توتوجاً لسلسلة من الترقيات الديمقراطية المنظمة التي شهدها اليمن منذ العام ١٩٧٨ م، ويعتبر هذا اليوم دليلاً على ما قبله وتمهيداً لما بعده من الإنجازات الديمقراطية التي أخذت شكلاً تصاعدياً تشمل فيما بعد أهم المناصب السياسية في الدولة، حيث بدأت في العام ١٩٩٩ م أول تجربة لانتخاب رئيس الجمهورية بشكل مباشر من قبل الشعب، ومثلت وقتها إنجازاً غير مسبوق في المحيط العربي والإقليمي.

وقد تمكن الرئيس علي عبدالله صالح من إرساء قواعد النهج الديمقراطي في الدولة تدريجياً كما أرساها داخل المؤتمر الشعبي العام ذلك الحزب الذي أسسه مطلع الثمانينيات ومثل خلاصة لتجربة ديمقراطية فريدة قامت على الحوار والتوافق، مازالت حتى اليوم ونتج عنها إنشاء كيان سياسي لإدارة شؤون البلد بمشاركة كافة القوى السياسية، وكان وراء كل الإنجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها اليمن على مدى ثلاثة عقود... وقد تجسدت مؤخرًا في أعظم تحول ديمقراطي تمثل بانتخاب الأخ عبد ربه منصور هادي رئيساً للجمهورية في فبراير ٢٠١٢ م والذي مثل محطة مهمة من محطات التطور الديمقراطي في اليمن.

## نضال مستمر.. للبناء السياسي

## المؤتمر رائد الحوار

أن اخترمت الفكرة عند القيادة المؤتمرية وهيئات مستلزمات تنفيذها وأعلن عن تأسيس «معهد الميثاق الوطني» عام ١٩٨٤ م.

إن النجاحات السابقة التي حققتها التجارب الأولى من مسيرة العمل الوطني عبر المؤتمر الشعبي العام دفعت بالعمل التنظيمي إلى دخول مديات أوسع على طريق إنهاء التجارب الديمقراطية وتفعيلها في الواقع الشعبي، ففي الفترة (٢١-٢٣ أغسطس ١٩٨٤ م) عقد المؤتمر الشعبي العام دورته الاعتيادية الثانية التي استهلها رئيس الجمهورية الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام بكلمة افتتاحية.. قال فيها: «إن شعبنا استطاع أن يضمن للتجربة الجديدة واسلوب العمل السياسي معنى الاستمرارية وأن يعمق أسس هذه التجربة في واقعا السياسي وأن يقيم على واقعنا اليمني إطار عمل سياسي متميز متمثل بالمؤتمر الشعبي العام».

لم يكن ولن يكون حزباً طبقياً أو فئوياً توجهه وتسيره فئة متميزة من الشعب، بل هو إطار سياسي وتجمع شعبي لكل أبناء الشعب اليمني الذين قامت على أكتافهم وانتصرت بتضحياتهم الثورة السبتمبرية».

وعلى هذا الأساس تم في الفترة (٥-٧ أكتوبر ١٩٨٤ م) توسيع عضوية المؤتمر الشعبي العام في النواحي وأمانة العاصمة.. وأخذت مجالات العمل السياسي والجماهيري خلال المسيرة الثورية الميثاقية تبرز في أكثر مجالات الحياة، وبيات النقابات والجمعيات والمنظمات الجماهيرية واحدة من أبرز سمات هذا العهد.

وفي غضون أقل من خمس سنوات من العمل الديمقراطي تشكلت عبر المؤتمر الشعبي العام (١٤) نقابة عمالية مختلفة عقد مؤتمرها الأول في صنعاء في الفترة (١٠-١٢ أبريل ١٩٨٤ م) إلى جانب (١١) نقابة تخصصية واتحاد، وظهرت (خمس) جمعيات نسوية تختص بشؤون المرأة في عدة محافظات يمنية بالإضافة إلى تنامي أعداد الاتحادات الثقافية والرياضية والجمعيات الكشفية.

وفي المجالات الثقافية والاجتماعية والخيرية تأسست (٨) جمعيات بما فيها جمعية الهلال الأحمر اليمني، وكذلك أجرى اتحاد طلاب اليمن انتخاباته الطلابية لأول مرة في تاريخه في ديسمبر ١٩٨٤ م، وفي قاع المزارعين تنامي عدد من الجمعيات التعاونية الزراعية إلى (٧٥) جمعية.

### المجالس المحلية:

ورافق تلك الأنشطة الواسعة تطورات مهمة وكبيرة عمد إليها الرئيس علي عبدالله صالح بقصد توسيع المشاركة الشعبية لتشمل كل مواقع العمل ومختلف المراكز والتجمعات الجماهيرية، ففي مطلع العام ١٩٨٥ م، اصدر رئيس الجمهورية قانون المجلس المحلية رقم (١٢) لسنة ١٩٨٥ م، وفي الفترة (٥-٧ يوليو ١٩٨٥ م) جرت انتخابات المجالس المحلية في أكبر وأعظم صورها الديمقراطية التي شملت كل أنحاء الجمهورية «الريف والحضر» وتم انتخاب ثمانية عشر ألف عضو بنسبة عضو واحد من كل (٥٠٠) مواطن، وقد تنافس في تلك الانتخابات سبعون ألف مرشح ليمارسوا العمل السياسي والتنموي معاً، الأمر الذي يشير إلى حجم تغلغل الميثاق الوطني وتنظيم المؤتمر الشعبي العام في القاعدة الجماهيرية مقدراً تنامي الوعي السياسي الديمقراطي عند المواطن اليمني.

وفي الفترة (٢٥-٣٠ أغسطس ١٩٨٦ م) عقد المؤتمر الشعبي العام دورته الثالثة في مدينة تعز وقد استهل أمينه العام الرئيس علي عبدالله صالح أعمال هذه الدورة بخطاب متميز جاء فيه: «إن المؤتمر الشعبي العام قد أكسب العمل السياسي في بلادنا خصوصيات متميزة وأعطاه دفعا قويا نحو المزيد من العطاء والرسوخ وعزز طموح الوحدة الوطنية لشعبنا التي هي أساس كل النجاحات التي تشهدها بلادنا في مجالات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنموي وغيرها».



لنشاطهم السياسي في نطاق الميثاق الوطني» شهدت الفترة يناير - مارس ١٩٨٣ م تشكيل فروع المؤتمر الشعبي العام في عموم المحافظات، وفي ابريل من نفس العام أقرت اللجنة الدائمة في دورتها الثالثة تنظيم ندوات التوعية السياسية في المؤسسات والمصانع ووحدات الجيش والجمعيات التعاونية بهدف رفع الوعي السياسي للجماهير، وتوسيع مشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية.

وبتلك الخطوات انتقل المؤتمر الشعبي العام بكل حلقاته التنظيمية الأساسية والفرعية إلى جميع الأوساط الجماهيرية لترجمة المصالح الميثاقية إلى سلوك عملي يتحرك ويتجسد في الاعضاء أولاً ثم ينتقل بأثره الإيجابي إلى الآخرين لرفع درجة وعيهم وتعبئة ساحتهم بالمفاهيم المتعلقة بالديمقراطية والمشاركة الشعبية.

ومن المظاهر الأخرى للتجربة السياسية الديمقراطية التي تبناها المؤتمر الشعبي العام على طريق تأهيل الكوادر الوطنية وإغناء ثقافتهم السياسية هي المؤتمرات المصغرة التي كان يعقدها كل يوم خميس للتداول حول مختلف القضايا والمهموم العامة.. علاوة على قيام اللجنة الدائمة بإعداد الدراسات التي كانت تمثل ميدان الاتصال المستمر بالجماهير والتي من خلالها يتم استعراض المهوم الوطنية لهم وتحديد متطلبات تسويتها واقتراح التوصيات لها.

ونظراً لأهمية ذلك ناقشت اللجنة الدائمة في دورتها الرابعة في أغسطس ١٩٨٣ م مسألة إنشاء معهد حكومي لدراسة الميثاق الوطني وتطبيقاته، فكان

> تتبع أهمية الرؤى السياسية للزعيم الرئيس علي عبدالله صالح بتأسيس المؤتمر الشعبي العام من الرغبة في إيجاد مؤسسات سياسية لا تعتمد على الجيش ولا على القبيلة، وإنما على فئات مدنية متحضرة ومؤهلة لإعداد اتجاهات مرحلية تواكب الحاجة الثورية، وتتعاظم مع متغيرات الظروف السياسي الطارئ من خلال أدوات «الديمقراطية المباشرة».. وهي الصفة التي كان لها الاسهام الكبير في ترسيخ ثقافة الحوار السلمي في الحياة السياسية اليمنية، في عهد الرئيس علي عبدالله صالح.

في سياق إرساء العملية الديمقراطية في بدايات مسيرة المؤتمر الشعبي العام، جاء ميثاقه الوطني أنموذجاً يمينياً جامعاً متقوفاً على فلسفته الفكرية وأدواته الديمقراطية، على كل التجارب السياسية العربية الحاضرة في عصره لأنه كان انبعاثاً مجدداً للذات الحضارية اليمنية بعالم منفتح وبلغ السياسة الحديثة.

وبعد تشكيل لجنة الحوار الوطني المؤلفة من (٥١) عضواً يمثلون مختلف شرائح المجتمع اليمني، جاء انتخاب الرئيس علي عبدالله صالح أميناً عاماً للمؤتمر الشعبي العام أمر له بالغ الأثر والأهمية في توطيد الثقة والتعاون بين الأجهزة الحكومية الرسمية للمؤتمر الشعبي العام، وهو الأمر الذي تعززت به أيضاً فرص توسيع المساحة الديمقراطية وتفعيل الأنشطة الرامية إلى رفع وعي الجماهير سياسياً وتأهيلها للتعاظم مع العمل الديمقراطي وأشكاله المختلفة.

ووفقاً لما تم تحديده في النظام الداخلي للمؤتمر الشعبي «تنمية مدارك المواطنين وخلق الظروف الملائمة

التجارب الديمقراطية المبكرة التي أسهمت بشكل أو بآخر في تهيئة الساحة اليمنية ديمقراطياً وأهلتها لخطوات أخرى متقدمة.

> وكان يوم ٢١ أغسطس ١٩٨٠ م عطفاً مهماً في مسيرة الديمقراطية اليمنية المبكرة، حيث أصدر رئيس الجمهورية قانون الانتخابات رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٠ م لتتخذ به الممارسة الديمقراطية صيغتها القانونية تفكير قيادة اليمن بالتحول الديمقراطي السريع لما وجدنا هناك ما يبرر صدور مثل هذا القانون».

ومما يجدر ذكره أن الرئيس صالح أجرى في العام ١٩٨١ م تعديلاً على قانون الانتخابات منحت بموجبه المرأة لأول مرة حق الانتخاب بعد أن كانت محرومة منه في الماضي.

### المشاركة الشعبية:

وتعتبر هذه المبادرة خطوة كبيرة على صعيد الحريات والحقوق العامة لفتت أنظار المجتمع إلى أهمية المرأة فيه وإلى حجم الدور الذي يمكن أن تلعبه في بناء الدولة اليمنية.. واعتبر المراقبون هذا التعديل خطوة جريئة وشجاعة للغاية من قبل الرئيس علي عبدالله صالح.. وليس بمقدورنا التكهن بحقيقة ردود فعل التيار القبلي وتيار المحافظين على منح المرأة حق الانتخاب في بلد تطبق فيه العزلة فكيف على أبنائه، وتتشعشع على كل بقعة فيه مخلقات الماضي السحيقة بكل أوجاعها وأثارها المأساوية ورموزها المشدودة إلى الوراء بعقلية الأمس وبثوب الملكية المستبد.

وقول الزعيم علي عبدالله صالح: «قتناعتنا المستمرة هي أن الديمقراطية - حتى تحقق غاياتها - لا بد أن تكون ديمقراطية حقيقية من خلال الممارسات اليومية لا من خلال الشعارات الجوفاء التي لا يقصد بها الاستهلاك والمزايمة، ولهذا كانت خطواتنا العملية هذا العام (١٩٧٩ م) مؤكدة نهجنا الديمقراطي الصحيح ودليلاً ملموساً على حرصنا على احترام إرادة الشعب»..

وعلى المسار الديمقراطي نفسه وجه الرئيس علي عبدالله صالح - في الأول من مايو ١٩٨٠ م للعمال نداءً تاريخياً ولأول مرة يدعوهم فيه إلى تشكيل نقاباتهم العمالية التي من شأنها أن تعزز العلاقات الاجتماعية وتنمي روح التعاون والعمل المشترك، وتؤسس قواعد أخلاقية فاضلة للأسلوب الأمثل في ممارسة المسؤوليات العامة.. وقد أعقب هذه الدعوة نشاط كبير في القطاعات المهنية المختلفة، وظهرت على الساحة اليمنية العديد من المنظمات الجماهيرية والاتحادات والنقابات والجمعيات من كافة الأنواع والأعراض، من الممكن عددها من

> إن أعظم ما تحقق عبر الثورة اليمنية هو ذلك الذي انبلج في عهد الزعيم الرئيس علي عبدالله صالح، من تأكيد لهوية الإنسان اليمني، وتاصيل لحقه في المشاركة الشاملة من خلال الوسائل الديمقراطية التي أخذت في التطور والاتساع بمعطياتها الديمقراطية مع بزوغ فجر السابع عشر من يوليو ١٩٧٨ م، وبإشراقه العهد «الميثاقية» وقيام المؤتمر الشعبي العام، ورسوخ الفكر الشوروي.

لقد أدرك الزعيم الرئيس علي عبدالله صالح منذ تحمله المسؤوليات القيادية خطورة تغيب الجماهير وإزاحتها عن المشاركة في صناعة القرار، وما يترتب على جر العمل الثوري إلى مزالق الارتجال والإستبداد، وهذا يعني البحث عن آليات معينة لإحياء العمل السياسي المنظم والمستند على واقع الظروف التي يعيشها المجتمع بمشكلاته وطموحاته.

في ظل الظروف التي كانت تتغل كاهل الإنسان اليمني بموروث تاريخي مظن وواقع وطني سياسي واجتماعي مزق ومتحتم بالتناقضات - لم ير الرئيس علي عبدالله صالح بُدًا من التحول إلى الديمقراطية على محاور موضوعية ناضجة.. فيها الكثير من الحسابات والاعتبارات لواقع الساحة اليمنية والظرف النفسي والثقافي والاجتماعي للفرء.

يقول الزعيم علي عبدالله صالح: «كان بناء القاعدة الديمقراطية بتكويناتها المصغرة أمراً مهماً في تهيئة مناخات الممارسة الفعلية وإنماء التجربة على أصول معرفية لا ينبغي لأية مرحلة منها القفز فوق المراحل الأخرى»..

### المسار الديمقراطي

ونظراً لما احتله هذا التدرج الموضوعي من اعتبارات خاصة في فكر الزعيم علي عبدالله صالح تطورت التجربة الديمقراطية اليمنية إلى تعديدية سياسية ثم حزبية وانتصرت أخيراً في أن تصبح النموذج العربي الفريد والذي تعمل دول العالم المتقدمة على حث دول العالم الثالث بالافتداء بالتجربة الديمقراطية اليمنية.

استهل الرئيس علي عبدالله صالح عهده بعدة خطوات عملية على مسار البناء الديمقراطي للدولة اليمنية.. منها على سبيل المثال:

> دعم ورعاية حركة التعاون الأهلي للتطوير باعتبارها إحدى الصور المصغرة للديمقراطية في جانبها الاجتماعي التي تتيح لكل عضو في المجتمع فرصة المشاركة في الشأن المحلي والاجتماعي في ظل دولة المؤسسات الدستورية على التعاون والتكافل.

> اصدر رئيس الجمهورية إعلاناً دستورياً في عام ١٩٧٩ م قضى فيه زيادة عدد أعضاء مجلس الشعب التأسيسي من (٩٩٩) عضواً إلى (١٥٩) عضواً، وتم توسيع اختصاصاته بأن أضيفت لأعضائه مهمة مناقشة مشاريع القوانين وتعديلاتها المقترحة.

> وفي السياق نفسه اصدر رئيس الجمهورية القرار الجمهوري رقم (١٣) لسنة ١٩٧٩ م والذي قضى بتشكيل مجلس استشاري مؤلف من (١٥) عضواً يقوم مقام مجلس القيادة السابق في فترتي الرئيسين الحمدي والغشمي، واختير أعضاؤه من ذوي التخصصات والخبرات العالية ومنوا درجة نائب رئيس وزراء... وتحددت اختصاصاته في دراسة وتحليل وتقييم القضايا الداخلية والخارجية ذات العلاقة بالمصلحة الوطنية العليا.

> وعلى طريق إرساء الديمقراطية اليمنية جرت في مايو ١٩٧٩ م انتخابات الهيئات التعاونية على مستوى الجمهورية، وقد بلغت في هذه الانتخابات (١٩٧) هيئة تعاونية.

كما شهد شهر يوليو من العام نفسه انتخابات المجالس البلدية لأول مرة في تاريخ الجمهورية العربية اليمنية، وعلى مستوى أصغر الوحدات الإدارية بوصفها